نظام "ل م د" في الجزائر على ضوء المعايير الدولية لضمان جودة التعليم العالي

أ.د/ أحمد باي
عبد العزيز سلمى عشبة (طالبة دكتوراه)
جامعة باتنة1
ahmedaminebey@gmail.com
manwal@live.fr

تاريخ الإرسال: 2018/02/17 تاريخ المراجعة: 2018/02/25 تاريخ القبول: 2018/03/11

ملخص:

شهد التعليم العالي في الجزائر العديد من المراحل التي تخللتها جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى النهوض بمستوى القطاع باتجاه ضمان الجودة فيه حيث يعتبر نظام "ل م د" أهمها لما يحمله من مزايا وإصلاحات عميقة تهدف إلى تكوين نظام جامعي يتسم بالمرونة والجودة. من هذا المنطلق جاءت الدراسة مركزة حول تسليط الضوء على التعليم الجامعي في الجزائر ومحاولة الوقوف على مستوى التوافق بين الإصلاحات المطبقة واقعيا في ظل نظام "ل م د" من جهة والمعايير الدولية لضمان الجودة من جهة أخرى من منظور النتائج والرهانات من خلال إعطاء نظرة ديناميكية للحالة والإجراءات المتخذة والتطرق لمواطن الاختلالات والتحديات التي تواجهه وطرح جملة الآليات التي من شانها إصلاحه وتقويمه بالشكل الذي يجعله أكثرا قدرة على ضمان جودة التعليم العالي وفقا للمعاير الدولية المحددة.

الكلمات المفتاحية: نظام "ل م د"، ضمان الجودة، التعليم العالي، الجزائر.

Abstract:

The higher education system in Algeria has known several steps containing a set of reforms that serve to develop and evolve the sector by assuring him a better quality, whose LMD system is the most important fat to these profound reforms that allow the formation of a system of excellence. From this principle our study serves to deepen the knowledge on the Algerian strategy in the field of quality assurance of the university system by verifying the adequacy of the

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

reforms introduced by the LMD system with the QA requirement, having a dynamic view of the state and the procedures taken and the challenges that diminishes their effectiveness, to come up with some mechanisms that can strengthen it and help it to ensure the excellence of its higher education system according to international standards

Key words: LMD system, Quality Assurance, higher education, Algeria.

مقدمة:

تمثل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي نسيجا مؤسسيا ينبغي الاهتمام بتطويره في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، فانطلاقا من مكانة الجامعات وأهميتها في تحقيق التطوير والتجديد والابتكار أصبح من الضروري الاهتمام بتطويرها وتحسينها لتمكينها من الاستعداد لمواجهة النظم العالمية الصمود في سوق المنافسة، خاصة في ظل التحولات العميقة والمتغيرات المتسارعة التي بات يعرفها العالم من بروز ظاهرة العولمة والانفجار العلمي والمعرفي على غرار الطفرة التكنولوجية، بالشكل الذي أدىإلى نمو صناعات جديدة أدت بدورها إلى توجيه الاستثمار في مجال البحث العلمي، وهذا مالن يتأتى إلا من خلال وضع جملة من الاستراتيجيات والأساليب المناسبة والنظم الفعالة التي تؤدي الرفع من كفاءة المؤسسات الجامعية وتحقيق الجودة في التعليم لضمان مخرجات مؤهلة لقيادة التنمية المجتمعية المستدامة.

وفي هذا السياق برز الاهتمام بتطبيق الجودة ومعاييرها في السنوات القليلة الماضية كمدخل أساسي للنهوض بمستوى التعليم العالي، استنادا على طرق نظامية ترتبط بما يعرف بضمان الجودة. حيث شهدت العديد من مؤسسات التعليم العالي في العديد من الدول العربية والأجنبية توجها متناميا نحو تطبيق وتبني آليات ومعايير الجودة في نظمها التعليمية لكن وفق درجات متفاوتة، ففي عديد من الدول أضحت الجودة واقعا نافذا في جامعاتها، وفي عدد أخر لا تزال مجرد مشاريع لم تتجاوز مرحلة التنظير.

والجزائر على غرار مثيلاتها من الدول الأخرى، أرادت الخوض في غمار هذه التجربة انطلاقا من إدراكها للدور الريادي المنوط بها، وهذا من خلال تبني جملة من البرامج الإصلاحية في سبيل الرفع من القدرات الإبداعية للموارد البشرية والرفع من

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

مستوى تأهيلها، حيث اتضحت معالمها في تطبيق نظام "ل م د". ومن هذا المنطلق جاء موضوع البحث ليعبر عن مساهمة علمية، منهجية لاكتشاف وتقييم الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام" ل م د" باعتباره مدخل لتحقيق وضمان الجودة.

إشكالية الدراسة: يعتبر ضمان الجودة في التعليم العالي من أهم الآليات التي أصبحت تراهن عليها الدول بما فيها الجزائر لتحقيق التنمية، ويتضح ذلك من خلال تبنيها لمجموعة الإصلاحات العميقة والشاملة والتي تنطلق من تبني نظام "ل م د". من هنا جاء مضمون الدراسة مركزا على البحث عن مدى التوافق بين الإصلاحاتالمطبقة والمعتمدة في إطار نظام "ل م د"مع المعايير العالمية لضمان الجودة.وفي هذا السياق تم بلورة الإشكالية الآتية" ما مدى التزام الجامعة الجزائرية بتطبيق المعايير الدولية للجودة في ظل اعتماد نظام "ل م د"؟

وفي سبيل معالجة الإشكالية تم تبني الأسئلة الفرعية الآتية:

- فيما يتمثل نظام ضمان الجودة للتعليم العالي؟ وفيما تتحدد المعايير الدولية لتحقيق ذلك؟
- فيما تتحد مبررات وأهداف تبني نظام "ل م د"؟
- هل استطاع نظام "ل م د" ضمان جودة التعليم العالي من خلال المؤشرات الأساسية؟
- فيما تتحدد رهانات وتحديات ضمان الجودة في الجزائر؟.
- كيف يمكن تفعيل نظام "ل م د"لضمان جودة التعليم العالي؟

أهمية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

-التعريف بنظام ضمان جودة التعليم العالي والمعايير الدولية المرتبطة به باعتباره احدث التوجهات والأدبيات في التعليم العالي.

-التعريف بالتجربة الجزائرية في تطبيق نظام ضمان الجودة من خلال نظام" ل م د"

-الوقوف على أسباب وأهداف تبني نظام "ل م د".

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

-الوقوف على تحديد خصوصية التعليم العالي في الجزائر من خلال تقييم الإصلاحات التي عرفها النظام على ضوء المؤشرات الواقعية وضبط رهانات ضمان الجودة.

-طرح جملة من الاقتراحات والآليات التي من شانها تفعيل نظام "ل م د" لضمان الجودة

خطة الدراسة: في سبيل معالجة إشكالية الدراسة تم اعتماد المحاور الآتية:

I. ضمان الجودة في التعليم العالي: "دراسة في المفهوم والمضامين".

II. ضمان جودة التعليم في الجزائر من خلال تطبيق نظام "ل م د": "دراسة في الأسباب والأهداف".

III. واقع نظام ل م د في الجزائر ورهانات ضمان الجودة.

IV. آفاق تفعيل نظام "ل م د" لضمان الجودة في الجزائر.

-I ضمان الجودة في التعليم العالي: "دراسة في المفهوم والمعايير".

حظيت جودة التعليم العالي باهتمام كبير في معظم دول العالم إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر (عصر الجودة)باعتباره احد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة والتنافسية، انطلاقا من هذا أصبح من الضروري استنارة الحقائق الموضوعية والمنهجية المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العالي في سياق مساعي التطبيق لها.

أ. المفهوم .

يشير مفهوم الجودة إلى احد المفاهيم الحديثة التي ألقت بظلالها على مؤسسات التعليم العالي بعد اعتمادها وتبنيها في بادئ الأمر من قبل المؤسسات الاقتصادية خاصة الأمريكية منها واليابانية.

قبل التطرق إلى مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي لابد من الإشارة من الناحية المبدئية إلى بعض المفاهيم على غرار: الجودة وجودة التعليم.

- **الجودة:** لا يختلف مفهوم الجودة عن غيره من المفاهيم الأخرى من حيث عدم وجود تعريف واحد متفق عليه. حيث عرفها معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي على أنها:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

"أداء العمل الصحيح وبالشكل الصحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء"[1]

-أما كروسبي فيعرفها على أنها: "المطابقة مع المتطلبات، وأكد بأنها تنشا من الوقاية وليس من التصحيح وبأنه يمكن قياس مدى تحقق الجودة من خلال كلف عدم المطابقة".[2]

-أما روودس فقد قدم تعريفا للجودة متجاوزا خلاله البعد الاقتصادي الذي ركز عليه التعريفان السابقان، إذ عرفها على أنها: "عملية إستراتيجية إدارية تقوم على جملة من القيم وتستمد حركتها من المعلومات والبيانات التي توظف مواهب العاملين في المدرسة وتستثمر قدراتهم الفكرية في مستويات التنظيم المختلفة بطريقة مبتكرة لضمان التحسين المستمر في جودة المؤسسة التعليمية "[3]

•**جودة التعليم:** يعد مفهوم جودة التعليم من المفاهيم المركبة التي يصعب على الباحث بلورة تعريف محدد له لارتباطه بالعملية التعليمية التي تختلف حسب الرؤى، الأهداف والسياسات التعليمية.

- يقصد بالجودة في النطاق التربوي: "النوعية الجيدة من التعليم، الذي يهيئ خريجين قادرين على التكيف والتعامل بفعالية مع مستجدات العصر، وإفرازاته المختلفة بشكل جيد وأداء أفضل مع الوفاء بالمتطلبات التي يتوقعها جميع الإطراف داخ الجامعة وخارجها".[4]

-أما جوران فيؤكد أن تحقيق الجودة في التعليم العالي يشير إلى: "منهج وعملية مخططة تهدف إلى تحقيق كفاية التعليم العالي وخلق وتهيئة الجو الأكاديمي المناسب للطلبة للحصول على الشهادة الجامعية، بحيث لا يعني ذلك التركيز فقط على قياس ما يتم تحقيقه من أهداف، بل لا بد أن يشمل تقييم الانجازات التي تم تحقيقها في مستويات التعليم العالي".[5]

• **ضمان جودة التعليم العالي:** يعتبر مفهوم ضمان الجودة من المفاهيم الحديثة التي لاقت اهتماما بالغا من قبل المفكرين والمهتمين بمجال الجودة في التعليم العالي، اذ عرفت على أنها: "عملية منظمة لتفحص النوعية تقضي على التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية آو البرنامج بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا،

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

بحيث أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، وبحيث أن الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة".(6)

- أما لجنة ضمان جودة التعليم العالي فقد عرفت ذلك على انه: "فحص إجرائي نظامي للمؤسسة والبرامج الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخططة لتحقيق أهدافها، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث تحقيق الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعلم والتحسين من خلال تقديمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج".(7)

من خلال ما تقدم يمكن تعريف ضمان الجودة في التعليم العالي على انها: "مجموعة الجهود والأنشطةوالآليات المتخذة والمطبقة من قبل الجامعات لتأكيد استمرارية الجودة المستهدفة من العملية التعليمية والمنهج التعليمي وتحسينها وتجنب وقوع الخطأ فيها".

ب. المعايير.

تتعدد معايير ومؤشرات ضمان الجودة في التعليم العلي وتختلف في إعدادها وعمقها واتساعها باختلاف الدول التي تطبقها، إلا أن هذا الاختلاف لا ينفي اتفاقها في المحتوى والمضمون والتوجهات. وفي هذا السياق يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين أساسيتين، بحيث تتضمن الأولى معايير الكيانات المؤسسية، فيما تضم الثانية معايير الفعالية التعليمية (وهي التي سيتم التركيز عليها باعتبارها مؤشرات أساسية مرتبطة بالنظم التعليمية وطبيعتها ومضمونها....).

- **المجموعة الأولى:** معايير الكيانات المؤسسة. وهي التي تشمل:

-الرسالة والغايات والتخطيط الاستراتيجي: إذ يجب أن تكون رسالة البرنامج متسقة مع رسالة المؤسسة التعليمية بحيث يتم تطبيق هذه الرسالة على الغايات والمتطلبات الخاصة بالبرنامج المعني..(8)

-**التنظيم الإداري:** إذ ينبغي على المؤسسة أن تمتلك تنظيما إداريا يتماشى ومتطلبات التعليم العالي، على أن يكون مناسبا لتحقيق أهدافها وموضحا لمختلف العمليات

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

والمهام وواجبات لجميع الوحدات التنظيمية بما يكفل تحقيق الأهداف المعلنة بشكل مناسب وفعال في إطار من الشفافية والمساءلة.(9)

-**الموارد المؤسسية:** إذ لا بد من امتلاك الجامعة ما يكفي من الموارد البشرية والفنية والمالية والطبيعية لتسيير الخدمات الإدارية والأكاديمية والبحثية المختلفة.

-**المجالس الجامعية:** (القيادة والحاكمية) فالنظام المؤسسي للتعليم العالي يحدد ادوار المجالس الجامعية بمستوياتها المختلفة في إعداد السياسيات واتخاذ القرارات من خلال هيكلة فعالة وبدرجة عالية من الاستقلالية لتأكيد التكامل المؤسسي والوفاء بمسؤوليات رسم السياسات وتخصيص الموارد بما يتفق مع رسالة المؤسسة لتعليمية.(10)

-**المرافق والتجهيزات:** بحيث يجب أن تتوافر الجامعة على مجموعة من المرافق والتجهيزات سواء ما تعلق بالتعليمية أو ما تعلق بوسائل الدعم اللامنهجي للطالب.ويجب أن تتم متابعة مدى استخدام المرافق والتجهيزات وان يتم التقييم بشكل منتظم لمدى كفايتها من خلال المشاورات مع هيئة التدريس والطلبة والموظفين.(11)

-**الشفافية والنزاهة:** يجب على المؤسسة توفير مواثيق أخلاقية للعاملين، من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والموظفين، تنص على حقوقهم وواجباتهم وكذا تتضمن الممارسات الأخلاقية على تنفيذ مهامهم، كما يجب أن تتمتع المؤسسة بالنزاهة والشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها وكذا العدالة التامة في المعاملات الإدارة والمالية لجميع فئاتها.(12)

•**المجموعة الثانية:** معايير الفعالية التعليمية، والتي تشمل:

- **شؤون الطلبة:** فالطالب يمثل احد أهم عناصر العملية التعليمية لذا وجب على النظام أن يولي عملية التطوير العلمي، الفكري، الأخلاقي والثقافي للطالب الاهتمام الملائم، وعلى العموم فان معايير الجودة المرتبطة بهذا المؤشر تحدد في: انتقاء وقبول الطلبة، نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، وجود معايير واضحة وإجراءات معتمدة للانتقال، معدل السنوات اللازمة والفعلية لتخريج الطالب، نسبة الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا ومدى ارتباط قبول الطلبة في الكليات بمتطلبات سوق العمل.(13)

-**البرامج التعليمية:** هي مجموعة البرامج الدراسية والمقررات التي تساعد على تحقيق رسالة المؤسسة وتترجم أهدافها مراعية معايير الجودة التي يمكن حصرها في: مدى

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

ارتباطها بأهداف المؤسسة وحاجات الطلبة والمجتمع وكذا توجه الدولة، مدى ملاءمة البرنامج لاحتياجات سوق العمل، جودة المادة التعليمية وتحقيقها للمساقات الدراسية إلى جانب درجة استخدام التكنولوجيات الحديثة في العملية التعليمية.(14)

- **الأنشطة التعليمية ذات الصلة:** فهذه الأخيرة تساهم بشكل كبير على إثراء البرامج التعليمية لذا كان من الضروري الاهتمام بها، وعلى العموم إذ يمكن تحديد المعايير المرتبطة بها في: توافر العدد الكافي من الكتب والمراجع العربية والأجنبية في مختلف التخصصات(15)، جاهزية المخابر والورش بما يتوافق والبرنامج التعليمي على غرار الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وموارد الانترنيت.

- **أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم**: يناط بأعضاء هيئة التدريس دور رئيسي في تقديم الخدمات التعليمية المرجوة من البرنامج والنظام التعليمي بشكل يرقى لمستوى رسالة وأهداف البرنامج وتطلعات المجتمع، ويمكن تحديد ابرز المؤشرات المرتبطة بهذا المحور في: درجة وضوح وملاءمة سياسات التوظيف والتطوير المهني والتأهيل العلمي ومستوى الإنتاج العلمي والمشاركة في الأبحاث والإبداعات العلمية.(16)

- **تقييم الطالب:** يركز هذا المحور على كفاءة وفعالية الأساليب المستخدمة في اكتساب المعرفة والمهارات المراد تحقيقها ذلك من خلال وضوح معايير التقييم للطلبة، جودة التغذية الراجعة للطلبة بناء على التقييم، جودة التغذية، مدى ملاءمة عملية التقييم لمستوى الطلبة الإدراكي والدراسي وقياس مدى تحقيق نتائج التعلم.(17)

- **خدمات الدعم التعليمية**: المقصود هنا هو جميع البرامج والأنشطة التعليمية ذات طبيعة خاصة من حيث المضمون والأسلوب والمجال، وقد تضم: التعليم التجريبي، المنح الدراسية، التعليم عن بعد، التعليم الالكتروني وغيرها.

II- ضمان جودة التعليم في الجزائر من خلال تطبيق نظام "ل م د": "دراسة في الأسباب والأهداف".

يعتبر مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجزائرية حديث النشأة والتطبيق، إذ ارتبطت بوادر بروزه مع البدايات الأولى لتطبيق نظام" ل.م.د" الذي جاء بمثابة إستراتيجية لإحداث نوع من الاستجابة والتأقلم مع المتغيرات المتسارعة التي بات يشهدها القرن الحالي في ظل الاختلالات الهيكلية، التنظيمية والبيداغوجية التي افرز

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

عنها النظام الكلاسيكي المعتمد، إلا أن التطبيق الفعلي لنظام ضمان الجودة جاء بنوع من التأخر إذ تجسدت الإرادة السياسية لذلك بموجب القانون التوجيهي لسنة 2008، والذي وإن لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي إلا أنه كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للتقييم(CNE).[18] ليتم بهدها تأسيس الهيئات الوطنية لضمان الجودة على غرار اللجنة الوطنية لبناء وتطوير نظام الجودة في التعليم العالي وهذا بموجب القرار الوزاري رقم 167المؤرخ في 31 ماي 2010، وكذا اللجنة الوطنية لتقييم مؤسسات التعليم العالي التي أشئت في نفس السنة، على غرار خلية ضمان الجودة التي تم تنصيبها على مستوى جميع الجامعات سنة 2008[19]، وعلى العموم فان أهم الاختلالات التي جاء نظام "ل م د" تتحدد في: [20]

- **استقبال وتوجيه الطلبة:** مركزية نظام التوجيه الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب، على غرار ثقل الحجم الساعي بما يعيق التكوين الذاتي والاستقلالية المعرفية للطالب.
- **هيكلة التعليم:** تعقد الهيكلة ونقص الرشادة في النشاط البيداغوجي على غرار القطيعة بين المسالك وانغلاق الفروع.
- **التأطير:** إن غياب التناغم بين البحث والتكوين في ظل النظام الكلاسيكي للتعليم الجامعي اثر وبصفة مباشرة على تطوير هيئة التدريس، خاصة في ظل استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين نحو آفاق أكثر جذبا لاسيما في غياب إطار قانوني محفز.
- **المواءمة بين التكوين وسوق العمل:** عانت برامج التكوين المنعزلة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي إلى إحداث فجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات النظام الجامعي.

فنظام "ل.م.د" الذي تبنته الجزائر والمنبثق أساسا من برنامج بولون processus de pologne يهدف إلىضمان تكوين نوعي من خلال البحث عن تحسين جودة مخرجات المنظومة الجامعية وهذا من خلال أهدافه الأساسية المحددة في: [21]

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

- ضمان تكوين نوعي يستجيب للمعايير الدولية والتركيز على جانب الكيف.

- دمج الجامعة مع محيطها السوسيو-اقتصادي وإحداث توافق مع سوق العمل والمخرجات التعليمية.

- دعم علاقات التأثير والتفاعلات الممكنة على غرار الانخراط في الفضاءات الجامعية الإقليمية والدولية كالبرنامج الأورومتوسطي، TEMPUS.

- ترقية الطرق التعليمية من خلال استخدام تكنولوجيات التواصل والاتصال المعاصرة.

- اعتماد المخابر البحثية باعتبارها نواة مركزية للتكوين العالي.

- إدراج البعد الدولي من خلال تشجيع التعاون الدولي والسهر على التكوين المستمر للباحثين من خلال الابتعاثات العلمية والندوات.

- تكييف نظم التقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي مع النظم المعتمدة دوليا.

- ترسيخ أسس الحوكمة القائمة على مبادئ تشاركية من خلال تشجيع مشاركة الكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتأطير التربصات الميدانية للطلبة.

- ترسيخ مبدأ استقلالية المؤسسات الجامعية التي تؤدي إلى خلق وتحفيز المنافسة التي تتطلب الجودة والتميز في الأداء.

III- واقع نظام ل م د في الجزائر ورهانات ضمان الجودة.

يعتبر تطبيق نظام "ل م د" في الجزائر من الاستراتيجيات الهامة التي قامت بها السلطات العمومية الجزائرية فيما يتعلق بسياسة التعليم العالي بهدف البحث عن ضمان الجودة من جهة وإحداث نوع من المواءمة وأنظمة التعليم العالي في بقية الدول الأخرى، من منطلق أن هذا النظام الجديد يهدف أساسا إلى إعادة هيكلة الشهادات الجامعية وجعلها متوافقة والمناهج الدراسية الجامعية الدولية.ويمكن على العموم رصد أهم المميزات التي جاء بها هذا النظام في النقاط الآتية: [22]

- تنظيم التكوين على أساس 3 رتب متمثلة في: الليسانس، الماستر والدكتوراه.

- تنظيم التكوين على أساس سداسيات: تقسيم الطور الدراسي إلى سداسيات.

- تنظيم التكوين على أساس وحدات تعليمية: أساسية، استكشافية ومنهجية.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

- نظام الأرصدة.

إن القراءة المتأنية للإصلاحات التي قامت بها الدولة خاصة في ظل الأهداف المسطرة(والتي تم تناولها في المحور الثاني) تشير أن تلك الإصلاحات تهدف الدرجة الأولى إلى تنمية مخزون الرأس المال الفكري والبشري بما يضمن الجودة، إلا أن الرجوع إلى الواقع يبين جملة من الاختلالات التي تشير إلى وجود أزمة عميقة على مستوى النظام ككل.ففي مطلع سنة 2016 نكون أمام 11 سنة من بداية تطبيق إصلاح التعليم العالي الجديد "ل م د" وهي فترة كافية تبرز أهمية الوقوف للتقييم وتشخيص النقائص ومعرفة أسبابها، حيث سيتم التركيز على مؤشرات أساسية محددة فيما يلي:

•**الفلسفة المؤسسية للجامعة:** إن أهم ما يطبع الإصلاحات التعليمية التي جاء بها نظام "ل م د" هو غياب الدراسة الجدية والموضوعية، حيث كان قرار الشروع فيه يفتقر للعقلانية وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية بالبليدة حول مدى الاستعداد لنظام الإصلاح الجديد والتي أكدت دلائلها عن مدى التسرع والارتجالية التي صاحبت تطبيق هذا النظام.[23]

•**التزايد الكمي في أعداد الطلبة والتركيز على الكم على حساب النوع:** إذ أن المنطلق الأساسي لهذا المشكل مرتبط بتزايد عدد الملتحقين بالجامعات، في ظل ضعف المناهج المتبعة الأمر الذي أدى إلى التركيز على الكم على حساب الجودة من خلال نقص حجم التأطير مقارنة بعدد لطلبة. والجدول أدناه يوضح عدد الطلبة المسجلين في الجامعات منذ 2007.

الجدول(1): تطور عدد الطلبة المسجلين بالجامعات الجزائرية

السنة	العدد
2008/2007	952076
2008/2009	998167
2070/2009	1048899
2011/2010	1230000
2012/2011	1245870
2015/2014	1500000

المصدر: وزارة التعليم العالي، الموقع الالكتروني: www.mers.dz

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

فالجامعة الجزائرية باتت تواجه اليوم صعوبة استيعاب التدفق المتزايد للطلبة بالشكل الذي يؤدي إلى إثارة العديد من الإشكاليات حول ما إذا كان نظام 'ل.م.د' يمثل حقيقة إستراتيجية إصلاحية لتحقيق وضمان الجودة التعليمية !!!. وفي تفسير لتزايد عدد الطلبة ونسب النجاح نجد العديد من المبررات التي يمكن إرجاعها إلى ديمقراطية ومجانية التعليم، النمو السكاني المتزايد على غرار العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم في ظل تبني فلسفة التفكير الكمي في مقابل ضعف التحصيل العلمي المكتسب الأمر الذي يكرس لرداءة مخرجات العملية التعليمية،

• **ضعف البرامج التعليمية**: فالبرامج التعليمية تعتبر العامل الأساسي والمتحكم في تحديد مستوى كفاءة الطلبة، والملاحظ للبرامج المعتمدة يستشف العديد من الاختلالات التي تحد من فاعليتها، إذ تعود هذه الاختلالات للمبررات الآتية:

- طبيعة نظام "ل.م.د" في حد ذاته وكيفية تطبيقه في الجزائر، فمن منطلق كونه نموذجا غربيا يعكس تجربة أوروبية بحتة مبنية على خصوصية بيئية" ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية...."، فان توطينه في الجزائر يبقى بحاجة إلى ضرورة تكيفه وفقا لما تمليه البيئة الجزائرية. وهذا ما تجاهلته تلك الأخيرة في إطار مساعيها الإصلاحية لتحقيق وضمان الجودة.

- الافتقار للأصالة في ظل التوجه نحو استيراد مقررات جاهزة لا تتوافق ومستوى الطالب الجزائري في البيئة الحالية.

- اعتماد التخصص الدقيق في البرامج مما يحد من إمكانية فسح المجال لزيادة المكتسبات المعرفية للطالب في التخصصات الأخرى.

- عدم مواكبة البرامج والمناهج المعتمدة للتطورات التكنلوجية المتسارعة .

- غموض المقررات الدراسية في مقابل غياب البرامج الموضحة للمحاور التعليمية الأساسية من جهة، وغياب هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية من جهة أخرى.

- ضعف مستوى الطالب: فالمناهج والطرق التعليمية ترتبط ارتباطا مباشرا ومنهجيا بمستوى الطالب، وباعتبار أن السياسات التعليمية في الجزائر هي سياسات كمية(حتى وان كانت قائمة ظاهريا على أسس الجودة والنوعية)، فان هذا يتطلب

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

تكييف تلك المناهج وفقا لقدرات الطالب. الأمر الذي أسس لعلاقة طردية بين مستوى الطالب والمناهج بهدف تحقيق النجاح. [24]

- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي وغياب البحوث والخرجات العلمية ذات المستوى العالي والتربصات العلمية.[25]

•**ضعف مستوى التأطير كما ونوعا:** وهذا ما يعتبر نتيجة حتمية لتبني نمط التعليم الجماهيري الكمي الذي كرس لتزايد عدد الطلبة، وفي هذا السياق نجد أن إحصائيات سنة 2013 تشير أن عدد الأساتذة الجامعيين يقارب 42 ألف أستاذ بحيث بلغ عدد الدكاترة منهم 12الف دكتور[26]. أي بمعدل دكتور واحد لكل 100 طالب جامعي، وهذا ما يعد بعيدا عن المعايير الدولية لضمان الجودة. وفي السياق ذاته وبعيدا عن مبدأ الكم نجد إشكالا أخرا يطرح نفسه والمتعلق أساسا بهيئة التدريس من ناحية كفاءة الأستاذ في حد ذاته على اعتبار أن هذا الأخير ما هو سوى مخرج للعملية والمنظومة التعليمية قائمة على برامج تعليمية سبق الإشارة إلى ضعفها وهشاشتها.

•**انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل**: فعملية التنمية بأبعادها المختلفة تتطلب إحداث نوع من التناغم بين مخرجات التعليم والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وهو الأمر الذي أكد عليه النظام التعليمي الجديد من الناحية النظرية وفنده بشدة الواقع نتيجة الأسباب الآتية: [27]

-انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل العلمي وضعف القدرات الابتكارية.

-انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية من خلال إعداد مخرجات خارج التخصصات التي يتطلبها سوق العمل، مع وجود تفاوت حاد بين حالتي العجز والطلب على تخصصات أخرى.

•**بطالة حاملي الشهادات**: فزيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات السوق في ظل التزايد المستمر لخرجي الجامعات أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة، إذ أصبحت عملية الإدماج الوظيفي لحاملي الشهادة مشكلة حقيقية. والجدول أدناه يوضح نسب البطالة في سياق النظام الإصلاحي للتعليم العالي.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الجدول (2): تطور نسب البطالة في الجزائر- 2010- 2014.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
البطالة حسب المستوى التعليمي					
دون مستوى تعليمي	1.9	2.5	3	2.7	2.7
ابتدائي	607	6.3	8.3	6.7	7
متوسط	10.7	12.6	13.3	11.1	12
ثانوي	8.9	8.6	9.7	9.7	9.7
جامعي	20.3	15.2	14.6	14	15.4
البطالة حسب الشهادة المهنية					
دون شهادة.	7.3	8.2	9.2	8.1	8.6
شهادة التكوين المهني	12.5	12.4	14.4	12.3	12.7
شهادة التكوين العليا	21.4	16.1	15.2	14.3	16.4
البطالة	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر: www.ons.dz

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ انخفاضا في معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2013، لكن رغم هذا فإن تركيبة البطالة في الجزائر تشمل مؤشرات سلبية، على اعتبار آن أكبر نسبة مسجلة على مستوى حاملي الشهادات وهذا ما يترجم وجود هوة فارقة بين كل من السياسة التعليمية(نظام ل م د) والسياسات التشغيلية. الأمر الأخر الملاحظ هو كون النسب المسجلة للبطالة لا تعبر عن نسب

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

حقيقية وهذا ما يرجع بالأساس إلى طبيعة السياسات التشغيلية السلبية إن صح التعبير التي تتبناها الجزائر

IV- أفاق تفعيل نظام "ل م د" لضمان الجودة في الجزائر.

يعتبر مشروع ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر ذا أهمية بالغة، وعلى هذا الأساس فان التوجه نحو واستشراف استراتيجيات فعالة لضمان الجودة والتفكير في إصلاح نظام "ل م د" يعد ضرورة حتمية، خاصة في ظل عجز ذلك الأخير وهو الأمر الذي كشفت عنه الدراسة ذاتها في المحور السابق من خلال الكشف عن مواطن الاختلال التي يعني منها في السياق النتائج التي يفسرها الواقع. حيث تم رصد جملة من الآليات التي من شانها تقويم النظام الإصلاحي(ل م د) في سياق المساعي لضمان جودة المخرجات الجامعية في النقاط الآتية:

- ضرورة إخراج النظام التعليمي ككل ونظام "ل م د" من مجريات اللعبة السياسية القائمة على فكر الأرقام والكم في ظل تجاهل النوعية والتخلي عن السياسة الاستعراضية للقطاع.
- وضع سياسات هادفة لتحقيق الاعتمادية التي تلعب دورا فعالا في إرساء قواعد الشفافية والتنافسية بالشكل الذي يؤثر على مدخلات ومخرجات العليم العالي بالإيجابيةبالشكل الذي يؤدي إلى ترسيخ الجودة والوصول إلى المؤشرات العالمية التي تتميز بها الدول المتقدمة.[28]
- إعادة تصميم البرامج التعليمية بالشكل الذي يحقق قدرا اكبر من الاستجابة لخصائص ومكونات المجتمع ومتطلبات الاقتصاد الوطني من جهة والتكيف مع المتطلبات التي تفرضها الظروف الدولية من جهة أخرى من خلال:

- توفير المعلومات الواضحة والدقيقة من خلال تطوير نظام معلومات يضمن السيولة بين فواعل العملية التعليمية من جهة وبيئة الجامعة من جهة أخرى وذلك لتحديد التخصصات المطلوب الاستثمار فيها حتى تواكب الموارد البشرية المحلية التطورات التكنولوجية الجارية...

- تعزيز سمعة البرامج المعتمدة من خلال توضيح إجراءات التقييم والمتابعة خاصة ما تعلق منها بنظام الامتحانات الذي يقتضي الابتعاد عن الامتحانات العميقة التي لا تقيس

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

سوى مجرد قدرة الطالب على استرجاع المعلومات ولا تعطي مساحة لمدى قدرته على التحليل والإبداع.

- محاولة تطبيق اللامركزية لدى مؤسسات التعليم العالي.
- إعادة النظر في أساليب التدريس وتعميم التعليم عن بعد بدل التعليم الحضوري.

• تبني المقاربة التشاركية وتفعيل آلياتها من خلال توحيد جهود وقدرات القطاع الخاص والحكومي لدعم التعليم والبحث العلمي بما يحقق تكامل الأدوار، وبالشكل الذي يساعد على ايجاد نوع من المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل من ناحية التخطيط والمتابعة والتقييم والتغذية الراجعة.

• العمل على التكوين البيداغوجي للأستاذ وعدم الاكتفاء بالتكوين الأكاديمي وذلك إما من خلال إلحاق بكابيات التربية والتعليم، أو بإنشاء مراكز متخصصة بالتدريس والتدريب الجامعي للأستاذ.(29)

• تطوير إستراتيجية واضحة للتقييم الذاتي وتقييم النظام بما يضمن الوقوف على نقاط القوة والضعف وهو ما يساعد علة تطوير الآليات المناسبة لتحقيق وضمان الجودة وهذا ما يتطلب إنشاء هيئة مستقلة عن وزارة التعليم العالي وإكسابها الصفة المؤسسية تعمل بالتوازي مع خلايا ضمان الجودة للتعليم العالي.

خاتمة:

إن تبني الجزائر لنظام "ل م د" باعتباره مدخلا إصلاحيا في سبيل تكريس وتفعيل نظام ضمان الجودة في التعليم العالي يعكس إدراكا لأهمية الموضوع وهذا ما يعتبر في حد ذاته مؤشرا ايجابيا، إلا أن المعطيات الموضوعية التي جاب ها مضمون المقال تشير إلى فجوة كبيرة بين ما هو نظري مرتبط بمضمونه وأهدافه وما هو واقعي متعلق أساسا بإجراءات تطبيقه ونتائجه الملموسة المجسدة. مما افرغ الإصلاحات التي جاء بها هذا النظام الإصلاحي الذي يعتبر أهم معايير الجودة الشاملة للتعليم العالي والإستراتيجية الفعالة لضمان الجودة وفقا للمعايير الدولية من محتواها ليصبح بذلك الاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات مجرد إجراء تقوم به الهيئات الإدارية مما يجعل الحديث عن الجودة في مثل هذه الظروف ضربا من ضرب الخيال. وهذا ما يتطلب من

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الناحية المبدئية إجراء عملية تقويم للنظام في حد ذاته بما يتوافق ويتماشى المتطلبات الرئيسية لضمان الجودة ومعاييرها الدولية، وعليه يمكن أن نصل إلى النتائج الآتية:

- عجز نظام "ل م د" عن استيعاب المعايير الدولية لضمان الجودة

- ضرورة إخضاع نظام "ل م د" لعملية تقويم وإصلاح خاصة في الجانب المرتبط بمحور جودة البرامج والأساليب التعليمية وفقا لما يتماشى والواقع الاقتصادي والاجتماعي والدولي.

- وجود جملة من التحديات التي تعاني منها المنظومة الجامعية ككل والتي تحول دون تطبيق فعلي وفعال لنظام ضمان الجودة.

الهوامش:

(1)- السامرائي مهدي، إدارة الجودة الشاملة في القطاع الإنتاجي والخدمي.عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2007، ص 28.

(2)- العزاوي محمد عبد الوهاب، إدارة الجودة الشاملة.عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2005، ص 15.

(3)- Rhodes,.L,A , On the road to quality. USA: Congress Library,1997, p37.

(4)- يونس سميحة، البحث عن الجودة في نظام l m d" آليات التطبيق وسبل التفعيل".مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- ، العدد 35/34، مارس 2014، ص 61.

(5)- صبري هالة عبد القادر، جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن". لمجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد4، 2009، ص 152.

(6)- الخطيب احمد، الخطيب رداع، الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية.الأردن: علم الكتب الحديث، 2010، ص 36.

(7)- بروش زين الدين، بركان يوسف، مشروع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر- الواقع والأفاق_.المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ص 810.

(8)- محجوب ياسر محمود السيد، تحديث معايير ضمان جودة التعليم العالي وأثره في تطوير أنظمته ومخرجاته التعليمية بالوطن العربي.المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص527- 528.

(9)- دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. (د.م.ن)، (د.ت.ن)، ص17.

(10)- الاغا وفيق حلمي، استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الاداء الجامعي. غزة: جامعة الأزهر، ص 13.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(11)- محجوب ياسر محمود السيد، مرجع سابق. ص528.

(12)- دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق. ص 21.

(13)- معايير ضبط جودة التعليم العالي، مكتب ضمان الجودة..جامعة مؤتة، 2010، ص 7- 8.

(14)- عودة احمد وآخرون، دليل معايير جودة كليات التربية في الجامعات العربية.دمشق: منشورات الجمعية العلمية لكليات التربية في الجامعات العربية، 2001، ص 28.

(15)- دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق. ص 26.

(16)- دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق. ص 26.

(17)- معايير ضبط جودة التعليم العالي، مكتب ضمان الجودة..جامعة مؤتة، 2010، ص9.

(18)- بروش زين الدين، بركان يوسف، مرجع سابق.ص 813.

(19)- محمد بودهان، دلال بوعتروس، استراتيجيات السلطات العمومية الجزائرية لضمان جودة التعليم العالي(الدوافع، الآليات والأهداف). الملتقى الوطني الخامس حول ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع- التطلع للمستقبل- ، جامعة أم البواقي، 24- 25 نوفمبر 2015. ص ص 14- 15.

(20)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي. الجزائر، جوان 2007، ص- ص 9- 10.

(21)- المرجع نفسه.ص 10.

(22)- education audiovisual and culture executive agency EACEA: l'enseignement supérieur en Algérie . Brussels, Tempus, (2012)

(23)- حاجي العلجة، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق- دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د- . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد، 10 جوان 2013، ص 34.

(24)- محمد كريم قروف، عيساوي فاطمة الزهراء، سبل المواءمة بين مناهج التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول ضمان جودة التعليم العالي لتنمية المجتمع- التطلع للمستقبل- ، جامعة أم البواقي، 24- 25 نوفمبر 2015. ص6.

(25)- الدليل العملي لتطبيق نظام(ل م د)، ديوان المطبوعات الجامعية، جوان 2011

(26)- .عبد القادر تواتي، تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية بالجزائر، 2013، ص53.

(27)- محمد بودهان، دلال بوعتروس، مرجع سابق. ص8.

(28)- حاجي العجلة، مرجع سابق.ص36.

(29)- يونس سميحة، مرجع سابق.ص 17.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368